مؤتمر لندن.. حشد

مجور وبراون يفتتحان أعماله الأربعاء

□ مجور

■ يفتتح الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء ونظيره البريطاني جوردون براون يوم الأربعاء مؤتمر لندن حول اليمن بمشاركة ٢١ دولة.

وقالت مصادر مطلعة إن رئيس الوزراء سيلقي كلمة بلادنا في المؤتمر الذي يستمر لمدة ساعتين. وتوقّعت أن تتناول الكلمة التحديات التي تواجهها بلادنا في الوقت الراهن سواء الأنشطة الإرهابية لـ«القاعدة» والإجراءات التي اتخذتها الدولة للحد من نشاط الإرهاب أو أعمال التمرد في محافظة صعدة أو الأعمال التخريبية التي تقوم بها عناصر ما يسمى بالحراك في بعض المناطق الجنوبية وكذا التحديات الاقتصادية وتعزيز القدرات التنفيذية لاستيعاب المشاريع وإيجاد آليات أكثر فاعلية للتنفيذ واعتبار المؤتمر انطلاقة لبناء استراتيجية جديدة لدعم بلادنا في المجال التنموي.

وأضافت المصادر أن الدكتور علي محمد مجور سيطالب المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب اليمن للتغلب على التحديات التي يواجهها..مشيرة إلى إن اجتماع لندن الذي يحضره كل من اليمن وأمريكا ودول مجلس التعاون الخليجي والأردن وتركيا والمفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي وروسيا وإسبانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وكندا والأمم المتحدة والبنك الدولي وأمين عام مجلس التعاون الخليجي يشتمل على ثلاثة محاور يتناول الأول تبادل التحليلات الخاصة بالتحديات التي تواجه اليمن والدوافع المؤدية للتطرف وإيجاد منهج شامل لمواجهة هذه التحديات، والمحور الثاني تفعيل برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي، فيما يتناول المحور الثالث تحسين مستوى الدعم والتنسيق لليمن.

□ براون

ونوهت المصادر إلى أن مخرجات المؤتمر هي بمثابة تدشين لمجموعة أصدقاء اليمن ومساعدته في مواجهة الوضع الاقتصادي والمالي والتزام المجتمع الدولي بدعم حكومة بلادنا في الحرب ضد تنظيم القاعدة.

ومن المتوقع أن يعقد وزيرا خارجية بلادنا وبريطانيا مؤتمراً صحفياً مشتركاً في ختام أعمال المؤتمر يوضحان فيه أبرز النتائج التي تم التوصل إليها.□

المشاركون في مؤتمر لندن

- اليمن..
- أمريكا
- بريطانيا
- دول مجلس التعاون الخليجي..
- الأردن.
- تركيا.
- جمهورية مصر العربية.
- روسيا.
- اسبانيا.
- فرنسا.
- ألمانيا.
- إيطاليا.
- هولندا.
- كندا.
- الأمم المتحدة.
- البنك الدولي.
- أمين عام مجلس التعاون الخليجي.
- المفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي.

السفير البريطاني:

ندعم يمناً موحداً ومستقراً

■ أكد سفير المملكة المتحدة بصنعاء تيم تورلوت موقف بلاده الداعم لأمن واستقرار اليمن والحفاظ على وحدته انطلاقاً من إدراكها أن أية محاولة لإعادة تشطير اليمن قد يدفع بهذا البلد نحو الكارثة ويسبب ذلك مشكلة للمنطقة بكاملها.

وقال السفير البريطاني في مؤتمر صحفي عقده الخميس بصنعاء "إن المملكة المتحدة لديها طموح لإقامة علاقة متطورة ومتنامية مع حكومة اليمن الموحد وأن مصالح اليمن وبريطانيا لن تكون جيدة ولا يمكن إدارتها بشكل أفضل إلا في ظل يمن موحد ومع حكومة واحدة تهتم وتراعي مصالح المواطنين في كافة أنحاء البلد".

وأضاف "ندرك أن أي حديث عن يمن مقسم، إنما هو حديث عن كارثة، فهناك مصفوفة من التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن ولا نريد أن نضيف إليه مشكلة إدارتين مما سيفاقم التحديات بشكل أكبر".

ومضى قائلاً "إن بريطانيا تدرك جيداً أنه إذا كان هناك يمن غير مستقر أو مشطر فإن ذلك سيسبب مشكلة كبيرة ليس لليمن فحسب وإنما للمنطقة بكاملها".

وأكد السفير تورلوت أن الحكومة البريطانية تقدم دعماً كبيراً ومتواصلاً لكامل اليمن شماله وجنوبه و شرقه وغربه، لكي يستفيد منه كل أبناء اليمن الذين يعيشون في هذا البلد. وتابع قائلاً "المملكة المتحدة تقدم هذا الدعم للحكومة اليمنية التي تهتم وترعى جميع أبناء اليمن".

وتطرق السفير البريطاني إلى التحضيرات الجارية لتنظيم مؤتمر دولي رفيع المستوى خاص باليمن سيعقد في لندن في الـ ٢٧ من يناير الجاري في ضوء الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون لانعقاده.. مبيناً أن الحكومة البريطانية تعمل منذ إطلاق تلك الدعوة جنباً إلى جنب مع اليمن والشركاء الدوليين الأساسيين للتحضير لهذا المؤتمر بما يكفل له النجاح المنشود.

وأوضح بالقول رغم أن مدة انعقاد المؤتمر ستكون قصيرة إلا أنه سيكون مؤتمراً استراتيجياً، وسيفتتحه رئيس الوزراء البريطاني ورئيس الوفد اليمني، ثم سيرأس فعالياته وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند وستقوم الحكومة اليمنية بتقديم أوراق عمل عن التحديات الأساسية التي تواجه اليمن اقتصادياً، وسياسياً ، وتنموياً، وأمنياً لطرحها للنقاش من قبل المشاركين. وبيّن أن النقاش سيتركز على ثلاثة محاور تتمثل في تحليل مشترك للتحديات التي تواجهها اليمن تشمل أسباب التطرف وعدم الاستقرار والاتفاق على مدخل شامل لمعالجة هذه التحديات، و كذا إعطاء زخم اكبر لبرنامج الاصلاحات السياسية والاقتصادية في اليمن، إضافة إلى سبل تطوير التنسيق وحشد الدعم الدولي لليمن بما يمكنه من التغلب على تلك التحديات.. مشيراً إلى أن وزيري الخارجية اليمني والبريطاني سيعقدان مؤتمراً صحفياً في ختام أعمال المؤتمر لكشف النتائج التي تمخّضت عنه.

ولفت إلى أن الدعم الذي تقدمه بريطانيا لليمن ينبع من أسباب إنسانية وليس لأية أغراض أخرى.. موضحاً أن المبالغ التي تقدمها المملكة المتحدة لليمن في المجالات الأمنية هي شحيحة جداً مقارنة بالمبالغ المقدمة لدعم مسيرة اليمن التنموية. وأشارالسفير البريطاني إلى أن معظم الدعم البريطاني يتركز في المجالات الاقتصادية والتنموية حيث أن ٩٠٪ من نسبة الدعم المقدم يخصص لدعم مشاريع التنمية و١٠٪ فقط يخصص في مجال التعاون الأمني.. مؤكداً أن بريطانيا من الدول القليلة التي وفت بما وعدت به في مؤتمر لندن عام ٢٠٠٦ حيث تم تقديم ما نسبته ١٠٠٪ من الدعم الذي تعهدت بتقديمه لليمن.

وتطرق السفير البريطاني إلى التحديات التي تواجه اليمن.. مبيناً أن بلاده تدرك حجم التحديات الكبيرة الماثلة أمام اليمن في الوقت الراهن وفي مقدمتها التحدي الاقتصادي وتراجع الإنتاج النفطي الذي بدأ في السنوات الأخيرة بالانخفاض التدريجي وهو ما لم يكن بالإمكان تغطيته من خلال الزيادة المتوقعة في إنتاج الغاز اليمني الذي يتم تصديره للخارج.

وقال "إن الاقتصاد اليمني يعتمد على عائدات النفط ولا يوجد لديه قطاع خاص قادر على التعامل مع هذا المنتج الخاص، كما أن الاقتصاد اليمني يعتمد على الزراعة، والزراعة تعتمد على المياه وهناك مناطق تفتقر للمياه بشكل كبير، فضلاً عن التحدي الآخر وهو التحدي البشري حيث يصل عدد سكان اليمن إلى ٢٣ مليون ومعدل النمو السكاني في هذا البلد كبير وينمو أكثر من أي بلد في العالم، كما أن ثلثي التركيبة السكانية في اليمن هم تحت سن ٢٤عام، في حين أن اليمن يعد من أفقر بلدان الشرق الأوسط وتتواجد فيه نسبة بطالة مرتفعة، بالإضافة إلى تحديات أخرى تواجه التنمية ومنها الفساد".

وتابع قائلاً "كما ندرك أيضاً حجم التحدي الأمني الذي يواجه اليمن، فهناك تمرد مسلح في صعدة وازدياد للاضطرابات في بعض مناطق المحافظات الجنوبية والشرقية بجانب التهديد الكبير أو الخطر الأكبر القادم المتمثل بتنظيم القاعدة".

وأشار إلى أن الجانب البريطاني والشركاء الدوليين الرئيسيين مؤمنون بأن العملية السياسية الشاملة التي يشترك فيها كل الاطياف السياسية والأحزاب قادرة بأن تقوم بوضع حلول في إطار الثوابت الوطنية تكون شاملة ومتكاملة لمعالجة العديد من المشاكل التي تواجه اليمن في النواحي الأمنية".

وأكد السفير تورلوت وجود تعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية اليمنية والبريطانية، وأن لدى بريطانيا ثقة كاملة بقدرات المخابرات وأجهزة الأمن اليمنية.

وقال "إن أي تهديد لتنظيم القاعدة يتم الأخذ به بمأخذ الجدية خاصة التهديدات بالقيام بأعمال إرهابية في الجزيرة العربية، خصوصاً أن هذا التنظيم الإرهابي كان قادراً وتمكن من تنفيذ العديد من العمليات التي خلفت ضحايا ونجم عنها أضراراً كبيرة ومنها الاعتداءات الجبانة التي تم تنفيذها ضد سياح أجانب وأمنيين في اليمن وكذا اعتداءات على المنشآت الاقتصادية اليمنية التي كان لها أضرار على الاقتصاد اليمني وانعكست بآثارها السلبية على المواطنين اليمنيين وحياتهم المعيشية". ولفت إلى أن اليمنيين أذكياء ويدركون مخاطر تهديدات القاعدة وأضرار العمليات الإرهابية، ولهذا بادروا بالتصدي للعناصر الإرهابية لهذا التنظيم.

ونفى السفير البريطاني ما تناولته بعض وسائل الاعلام من معلومات تزعم فيها اعتزام بريطانيا وأمريكا التدخل في الشأن اليمني والسعي للتواجد عسكرياً في اليمن.. مؤكداً بأنه لا يوجد لدى بريطانيا أو أية دولة غربية أخرى نية أو تفكير للتواجد العسكري أو لعمل قواعد عسكرية في اليمن.

وقال "إن بريطانيا كان لها تواجد عسكري في ما كان يسمى بجنوب اليمن وتم إجبارها على الخروج في العام ١٩٦٧، وبالتالي ليس لديها أية نية أو قرار أو تفكير في أن تعود عسكرياً إلى اليمن مرة أخرى كما تزعم الأطروحات التي تتداولها بعض وسائل الإعلام".□

دعم أممي لجهود الاصلاحات الاقتصادية

□ بان كي مون

أكد أمين عام الامم المتحدة بان كي مون ومديرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي هيلين كلارك دعمهما لجهود الحكومة اليمنية لتعميق الاصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة وتوفير التمويل اللازم لها.

وعبرا خلال لقاء وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القربي بهما كل على حده في نيويورك السبت عن دعمهما للجهود الدولية الرامية لإنجاح مؤتمر لندن المقرر عقده في الـ٢٧ من يناير الجاري.

وقد بحثت اللقاءات مجالات التعاون بين اليمن والامم المتحدة في كافة المجالات السياسية والانمائية والانسانية. كما تطرقت الى جهود الحكومة اليمنية الخاصة بتأمين ممرات آمنة وايصال المساعدات الانسانية للنازحين جراء اعمال الارهاب والتخريب بمحافظة صعدة.□

الضبي يبحث مع سفيري أمريكا وبريطانيا ترتيبات التحضير للمؤتمر

■ التقى وكيل أول وزارة الخارجية محيي الدين الضبي السبت كلاً على حده سفيري الولايات المتحدة الأمريكية ستيفن سيش وسفير المملكة المتحدة البريطانية تيم تورلوت.

وجرى في اللقاءين بحث الترتيبات المتعلقة بالتحضير لانعقاد مؤتمر لندن ونتائج زيارة وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي للولايات المتحدة. كما جرى بحث مجالات التعاون بين اليمن وبلد كل منهما وسبل تعزيزها وتطويرها.□

المؤتمر سيركز على مجالات

بريطانيا تعلن دعم بلادنا في توفير الخ

▫ تبدأ في العاصمة البريطانية لندن بعد غد الأربعاء أعمال المؤتمر الدولي حول اليمن الذي دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون.

وتشارك بلادنا في المؤتمر بوفد رفيع المستوى برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور. ويضم الوفد نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي، ونائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي.

ومن المقرّر أن تتضمّن أجندة المؤتمر الذي تشارك فيه ٢١ دولة أربعة قضايا تتمثّل في حشد الدعم لمساعدة بلادنا في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

ومن المتوقع أن يعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية وسيشارك فيه وزراء خارجية دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون الخليجي واليابان وروسيا وكندا والأردن وتركيا والأمين العام للأمم المتحدة وعدد آخر من الدول.

كتب/ جمال مجاهد

وكانت إيطاليا أعلنت عزمها التقدم بمقترح لإنشاء "مجموعة أصدقاء اليمن" من أجل تعزيز التعاون فيما بين هذه الدول وبلادنا ومساندة جهودها للتغلّب على التحديات التي تواجهها ورفع قدراتها في المجال الأمني.

وذكر المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيطالية ماوريتسو مساري أن وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني سيطرح هذا الاقتراح رسمياً على نظرائه في الإتحاد الأوروبي في مؤتمر لندن لحشد الدعم الدولي لليمن في مجالات التنمية ومساندة جهوده في مواجهة الإرهاب.

وقال مساري "إن الهدف من هذا الاقتراح هو مساعدة السلطات اليمنية في مواجهة التحديات الراهنة وتعزيز قدراتها الأمنية دون الإخلال بمبدأ مسئولية هذا البلد عن أمنه الذاتي".

وكانت مصادر محلية أفادت بأن دولاً ستتحرك في اتجاه تشكيل مجموعة باسم "أصدقاء اليمن" تضم أمريكا وبريطانيا والسعودية والإمارات. وأوضحت أن المجموعة تهدف إلى تعزيز جهود الحكومة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي خصوصاً في المناطق النائية، التي تحتاج إلى مزيد من برامج التنمية ومكافحة الفقر والبطالة.

ولفتت المصادر إلى أن المجموعة تستهدف أيضاً تحقيق استقرار سياسي واقتصادي، ومعالجة أسباب التطرّف كجزء من خطة مكافحة الإرهاب على نسق البرنامج المعمول به مع باكستان.

وكان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية، أعلن أنه سيشارك في مؤتمر لندن وذلك لبحث الأوضاع في بلادنا.

وقال في بيان صحفي إنه تلقّى دعوة من الحكومة البريطانية للمشاركة في المؤتمر، وإننا في مجلس التعاون نؤيّد وندعم كل ما من شأنه الحفاظ على أمن ووحدة واستقرار اليمن".

تعزيز الدعم الدولي

وفي تصريح برلماني أمام مجلس العموم البريطاني حول الوضع في بلادنا قال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند إن اللقاء رفيع المستوى حول اليمن الذي يعقد في أواخر الشهر الجاري، يركّز على تحفيز الدعم الدولي لجهود اليمن في مكافحة الإرهاب، وتنسيق المساعدات لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الأجل الأطول، وهي العوامل الكامنة وراء التطرف.

وأضاف: إن رئيس الوزراء البريطاني أعلن في الأول من يناير عن استضافة المملكة المتحدة للقاء لأجل تعزيز دعم المجتمع الدولي للحكومة اليمنية لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية.

وأشار الوزير البريطاني إلى أن الوضع في اليمن خلال الشهور الثمانية عشرة الماضية "كان مصدر قلق متنام في المنطقة وكذلك بالنسبة للحكومة البريطانية. وقد أدت مناقشاتنا مع الوزارات الأخرى في الحكومة وعملنا الوثيق مع شركائنا الدوليين إلى قيامنا في شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بوضع إستراتيجية بريطانية مجدّدة تتعلق باليمن. وتطبق الوزارات في الحكومة البريطانية هذه الإستراتيجية حالياً، وذلك يشمل وزارات الخارجية والتنمية الدولية والدفاع".

وتغطي هذه الإستراتيجية أربعة مجالات "دعم الهياكل السياسية، ومعالجة أسباب القتال (في صعدة)، وبناء قدرات اليمن على معالجة مسائل الوضع الأمني والإرهاب، ومساعدة الحكومة اليمنية في إدارة أعمال الدولة".

خبير اقتصادي يطالب بترجمة توجيهات قادة دول مجلس التعاون بمنح الأولوية للعمالة اليمنية

■ دعا الدكتور محمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط إلى ترجمة عملية للمواقف الرسمية المعلنة لقادة مجلس التعاون الخليجي والمؤكدة على إعطاء العمالة اليمنية الأولوية في التشغيل بعد العمالة الخليجية.مطالباً بإزالة العوائق ومعالجة الصعوبات التي تواجه انتقال العمالة اليمنية حالياً والمتمثلة بدرجة رئيسية في نظام الكفيل، بالإضافة الى نظام الحصول على تأشيرة العمل، حيث يكتنف هذا النظام إجراءات مطولة تعيق إمكانية الحصول على تأشيرات الدخول للبحث عن فرص عمل في دول الخليج.. مشيراً إلى أنه يتم حالياً منح تأشيرات من خلال قبز عمل والتي تمر بسلسلة من الوسطاء والسماسرة مما يجعل الحصول عليها بمشقة كبيرة وبتكلفة عالية.

منوهاً إلى أن ٢٠٪ من العمالة الوافدة في دول الخليج هم من المؤهلات الفنية والجامعية.. مبيناً في ورقة قدمها لمؤتمر العلاقات اليمنية الخليجية الذي اختتم أعماله بصنعاء الأربعاء الماضي وأكد قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على منح اليمن نسبة ٢٠٪ من قوة العمل المشتغلة في قطاعات «التجارة والمطاعم، والفنادق، والصيانة، والبناء والتشييد» أي استيعاب حوالى ٩٠٠ ألف عامل يمني، مما سيساهم في حل الاختناقات التي يواجهها سوق العمل في بلادنا ويحد من نسبة البطالة. وقال الدكتور محمد الحاوري: يمكن استيعاب هذه العمالة في تلك القطاعات والتي تصل في دول مجلس التعاون الخليجي بدون الإمارات وقطر إلى حوالى ٤,٥ مليون عامل وبنسبة تبلغ ٦٣٪ من إجمالي العمالة الوافدة المشتغلة حالياً.. ونوه الى أن ٨٢٪ في المتوسط من إجمالي قوة العمل الوافدة في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي هم أساساً من ذوي المهارة المحدودة.

وأشار إلى أن العمالة من ذوي المهارات المحدودة هي التي تحمل مؤهلاً تعليمياً دون الثانوي أو يقرأ ويكتب أو أمي.

ولفت وكيل وزارة التخطيط الى أن العمالة الماهرة سواء من ذوي المؤهلات الفنية المتوسطة أو المؤهلات الجامعية فما فوق، يمكن أن تستوعب في المهن الفنية الهندسية والزراعية والصناعية والسياحية وغيرها، حيث أن ٢٠٪ من العمالة الوافدة في دول الخليج هم من ذوي المؤهلات الفنية والجامعية.□

«تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» في القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية

■ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها صنفت مايسمى «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب» في قائمة المنظمات الإرهابية، كما صنفت قائد التنظيم ناصر الوحيشي ونائبه سعيد الشهري على أنهما إرهابيان.

وأوضح بيان لمساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشئون العامة فيليب ج كراوالي أن هذا التنصيف الذي اتخذته وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون سيحظر تقديم أي دعم مادي وأسلحة لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، كما يتضمن أيضاً فرض قيود تتصل بالهجرة من شأنها أن تساعد على وقف تدفق الموارد المالية إلى التنظيم وتمنح وزارة العدل الأمريكية الأدوات التي تحتاج إليها كي يتسنى لها مقاضاة عناصر التنظيم أمام المحاكم.□